

عُمان تطبق ضريبة القيمة المضافة في 2021

أعلنت حكومة سلطنة عُمان عن الموافقة على المرسوم السلطاني رقم 2020/121 بتاريخ 12 أكتوبر 2020، بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة الذي طال انتظاره. و نعتقد أنه في وقت صدور هذا الإشعار، سيدخل قانون ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ بعد مرور 180 يوماً على نشره في الجريدة الرسمية. فإذا ما تم إصدار هذا الإشعار في 18 أكتوبر 2020، فينبغي أن يكون قد تم البدء بتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في 16 أبريل 2021.

وبشكل ذلك تطوّراً هاماً على صعيد الإصلاح المالي في عُمان، خاصةً وأنه كان من المتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إطار مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي تم الإعلان عنها مؤخراً من قبل جهاز الضرائب. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن القانون والتاريخ المحتمل لتطبيقه يعني بأنه يتعين على كافة الأعمال التي لديها سلاسل توريد في السلطنة أن تراعي خطط تطبيق الضريبة، حيث سيكون من الضروري أن تكون مستعدة للائتمثال لضريبة القيمة المضافة منذ اليوم الأول.

ما يجب عليك معرفته

بدأ جهاز الضرائب بإصدار إرشادات ضريبة القيمة المضافة على موقعه الإلكتروني، بما في ذلك [أساسيات ضريبة القيمة المضافة والأسئلة المتكررة](#). ونعرض فيما يلي بعض النقاط الرئيسية في هذا الشأن:

إطار ضريبة القيمة المضافة

والجدير بالذكر أن القانون يتبع إطاراً مماثلاً لإطار عمل الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ("الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة") – وليس ذاته- مثل ما تم تطبيقه في البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع إصدار اللائحة التنفيذية في غضون شهرين، أي بحلول ديسمبر 2020. وفيما يتعلق بأبرز معلومات الضريبة، فسيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية 5٪ بتاريخ بدء العمل بالقانون، مع تطبيق نسبة الصفر والإعفاءات على بعض التوريدات.

ومما لا شك فيه أن نطاق ضريبة القيمة المضافة واسع جداً، ومن المرجح أن يتم تطبيقه على معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع والخدمات إلى عُمان. كما أن المعاملات المرتبطة بالبنود "المجانية/بدون مقابل" والاستخدام الخاص لأصول الأعمال يجب معاملتها على أنها توريدات "اعتبارية" وتقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة.

الإعفاء

من المتوقع أن ينص القانون على إعفاء بعض التوريدات كالخدمات المالية والرعاية الصحية والتعليم والأراضي الفضاء واستئجار أو إعادة بيع العقارات السكنية وما إلى ذلك، من ضريبة القيمة المضافة.

تطبيق نسبة الصفر:

من المرجح تطبيق نسبة الصفر على ما يلي:

- بعض المواد الغذائية (مثل منتجات الألبان والفواكه والخضار والبيض الطازج والماء والشاي وحبوب القهوة والسكر والملح والخبز والحبوب والمنتجات الغذائية المخصصة للأطفال والأسماك واللحوم)؛
- الأدوية والمعدات الطبية؛
- استثمارات الذهب والفضة والبلاتين؛
- النقل الدولي أو نقل السلع والركاب داخل دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الخدمات ذات الصلة؛
- النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي؛
- توريد وسائل النقل مثل الطائرات والسفن وغيرها؛ و
- تصدير السلع والخدمات.

وينبغي أن تشمل اللائحة التنفيذية والأدلة الإرشادية التي سيقوم جهاز الضرائب بإصدارها على المزيد من التفاصيل حول المعاملات المحددة التي سيتم إعفاؤها أو تطبيق الضريبة بنسبة الصفر عليها.

متطلبات التسجيل

من المتوقع أن تبدأ عملية التسجيل اعتباراً من يناير 2021، على أن يتم تزويد الأعمال قريباً بالمزيد من الإرشادات في هذا الشأن. وبناءً على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، فمن المتوقع أن تشمل أنواع التسجيل المختلفة على ما يلي:

- **التسجيل الإلزامي:** مع مراعاة أي فترة أو قواعد انتقالية، يتعين على الأعمال التي تبلغ حدّ التسجيل الإلزامي المحدد في دول مجلس التعاون الخليجي (100,000 دولار أمريكي) أو 38,500 ريال عماني من المبيعات الخاضعة للضريبة في السنة) أن تسجّل للضريبة بشكل إلزامي. ومن المتوقع الإعلان قريباً عن المزيد من التفاصيل بشأن آلية احتساب الإيرادات خلال الفترة السابقة والمستقبلية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الغالب سيتم إعفاء الأعمال التي تقوم فقط بتوريدات خاضعة للضريبة بنسبة الصفر، حيث سيكون لديها خيار طلب الإعفاء من التسجيل رهنأ بالحصول على موافقة مسبقة من جهاز الضرائب. وسيتم تأكيد هذه التفاصيل فور صدور المعلومات الوافية من قبل جهاز الضرائب.

- **التسجيل الاختياري:** سيكون أمام الأعمال التي لا تبلغ إيراداتها حدّ التسجيل الإلزامي اللجوء إلى خيار التسجيل الاختياري، وسيكون هناك حدّ معين للتسجيل الاختياري يتم تحديده بناءً على قيمة إجمالي التوريدات (على الأرجح 50,000 دولار أمريكي أو 19,250 ريال عماني) أو على النفقات المؤهلة.

المجموعة الضريبية:

من المرجح أن يكون لدى الأعمال التي تملك كيانات متعددة داخل مجموعة من الشركات خيار تشكيل مجموعة ضريبية. وتتمثل الفائدة التي ستعود على الأعمال التي تسعى للتسجيل كمجموعة ضريبية، في أنّ التوريدات التي يتم القيام بها داخل المجموعة ستكون خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. وبحسب تجربتنا في هذا المجال، سيكون من المفيد إجراء دراسة جدوى قبل تشكيل مجموعة ضريبية لغايات ضريبة القيمة المضافة.

الأشخاص غير المقيمين:

من المحتمل أيضاً أن تُطالب الأعمال التي ليس لديها مكان إقامة في عُمان بالتسجيل في حال قيامها بأية توريدات خاضعة للضريبة في السلطنة. وبموجب الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، فإنه لا يوجد حد أدنى للتسجيل بالنسبة للأشخاص غير المقيمين. ومن المحتمل أن يكون لدى الأعمال غير المقيمة خيار تعيين وكيل في عُمان – ونفهم أن هذا الوكيل لا يلزم أن يكون مسؤولاً بالتزامن والتكافل ولا أن يكون ممثلاً مالياً للموكل. في انتظار أن تتجلى هذه المعلومات بشكل واضح في قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

المناطق المعلقة للرسوم الجمركية والمناطق الحرة والمناطق الخاصة:

يجب على الأعمال التي تزاول أنشطتها في المناطق المعلقة للضرائب أو الرسوم الجمركية أو المناطق الحرة أو المناطق الخاصة مراعاة القواعد الخاصة لضريبة القيمة المضافة. وبحسب خبرتنا في هذا المجال، من المرجح تطبيق معاملات ضريبة محددة بشروط ميسرة على التوريدات داخل ومن أو إلى المناطق المعلقة للرسوم الجمركية أو المناطق الحرة أو المناطق الخاصة. ومن المحتمل أن يكون المستوردون الذين يستفيدون من مزايا تعليق الرسوم الجمركية بموجب قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، مؤهلين للحصول على مزايا مماثلة بموجب ضريبة القيمة المضافة – والتي سنكون في انتظار بعض التوضيحات بشأنها في الأسابيع المقبلة.

متطلبات الفوترة:

يجب على كل شخص يقوم بأي توريد خاضع للضريبة لسلع أو خدمات أن يقوم وبشكل إلزامي بإصدار فواتير ضريبية. وتتضمن التفاصيل المطلوبة في الفواتير الضريبية كلاً من التواريخ وتفاصيل التعاملات المشمولة ونسب ومبالغ ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالأعمال التي قامت بإصدار الفاتورة الضريبية. ومن المتوقع قبول الفواتير الضريبية الصادرة باللغة الإنجليزية، وكذلك الفواتير الإلكترونية. والجدير بالذكر أن اللائحة التنفيذية المتوقعة إصدارها في الشهرين المقبلين، ستقدم معلومات مفصلة عن هذه المتطلبات، كما أنها ستحدد شروط الفواتير الضريبية المبسطة والحالات التي سيتم بموجبها إعفاء الأعمال من إصدار الفواتير الضريبية.

الامتثال:

تتضمن بعض متطلبات الامتثال الرئيسية الأخرى لأغراض ضريبة القيمة المضافة ما يلي:

- **الاحتفاظ بالسجلات:** سيتعين على دافعي الضرائب المسجلين للضريبة الاحتفاظ بسجلات مناسبة - بما في ذلك تفاصيل الفواتير الضريبية والمستندات الجمركية ودفاتر المحاسبة، بالإضافة إلى معاملات الاستيراد والتصدير.
- **تقديم الإقرارات:** يجب تقديم الإقرارات فيما يتعلق بالفترات الضريبية (من المتوقع أن تكون عادة ثلاثة أشهر)، مع تواريخ استحقاق تقديم الإقرار إما في نهاية الشهر التالي أو بعد 30 يوماً من نهاية الفترة الضريبية.
- **تحصيل/استرداد ضريبة القيمة المضافة:** يجب سداد صافي الضريبة المستحقة إلى جهاز الضرائب بما يتماشى مع فترة تقديم الإقرارات - نهاية الشهر التالي أو خلال فترة 30 يوماً من نهاية الفترة الضريبية. من المتوقع أن تكون ضريبة القيمة المضافة على واردات السلع مستحقة في تواريخ الاستيراد أو قد يكون هناك خيار تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة إلى حين تاريخ استحقاق تقديم الإقرار الضريبي، وفقاً للشروط ذات الصلة.

الأحكام الانتقالية:

من المتوقع أن يحدّد القانون فترة انتقالية وقواعد خاصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على التعاملات التي تمتد لتشمل التواريخ الفعلية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ننتظر مزيداً من التفاصيل - لا سيما بشأن ترتيبات التوريد الطويلة الأجل.

الغرامات:

في حال مخالفة التزامات ضريبة القيمة المضافة أو عدم استيفائها، من المتوقع تطبيق غرامات في هذا الشأن. سيتم موافاتكم بالمزيد من المعلومات حول كيفية تطبيق هذه القواعد فور ورودها.

الخطوات التالية

لا شك في أنّ المشهد الضريبي في عُمان يتغير على نحو سريع خاصّة بعدما أصبحت ضريبة القيمة المضافة حقيقة واقعة لا محال. ولذلك، يتعين على الأعمال البدء بالتحضير لعملية التطبيق من خلال تقييم وضعها الحالي والإجراءات التي اتخذتها فرقتها حتى الآن والموارد المتاحة لديها وخطة الاستعداد للضريبة. وبحسب تجربة "ديلويت" الأخيرة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مستوى العالم، فإن الأعمال الأكثر كفاءة وتنظيماً بحاجة إلى 3 أشهر على الأقلّ للتحضير.

ومما لا شكّ فيه أنّ هناك تحديات غير مسبقة تزامناً مع أزمة كوفيد-19 وهبوط أسعار النفط وتعثر الأسواق. إلا أنّ هذا ليس الوقت المناسب للتردد - فمن خلال التخطيط الصحيح والحصول على الدعم الاستشاري من ذوي الخبرة والتفكير العملي، يمكنك التغلب على هذه التحديات والاستعداد للامتثال لضريبة القيمة المضافة من اليوم الأول.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضي التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقى مشورة رسمية.